

مقدمة:

لقد كان لأفكار النظرية الكينزية الأثر البارز في تراجع النظرية الكمية للنقود عن ساحة الفكر الاقتصادي، الأمر الذي عجل على ظهور نظرية جديدة في الخمسينيات من القرن الماضي و التي ساهمت في إحياء أفكار النظرية الكمية معادلة التبادل ليفشر على وجه الخصوص، وظهرت هذه النظرية نتيجة التطورات الاقتصادية التي عرفتھا الدول الرأسمالية بعد الحرب العالمية الثانية، لذا فهي تهدف أساسا إلى إيجاد الحلول الكفيلة لتخفيف من حدة الركود التضخمي بعدما عجز كينز عن تقديم تحليل و تفسير واقعي له ، و يطلق علي هذه النظرية بمدرسة شيكاغو و يترجمها الاقتصادي الأمريكي ميلتون فريدمان، الذي نشر أعماله في مقاله المشهور حول النظرية الكمية للنقود، حيث تبنى فريدمان التحليل الكلاسيكي في نظريته للطلب على النقود ولكن بشمولية ودقة أكبر غير أنه لم يهمل التحليل الكينزي بل أخذ منه بعض الجوانب ، و اعتبر فريدمان أن التضخم هو ظاهرة نقدية بحثة ترجع إلى نمو عرض النقود بكمية أكبر من نمو حجم الانتاج ، وهذا معناه أنه ينشأ بسبب الزيادة في متوسط نصيب وحدة الانتاج من كمية النقود المتداولة ، و بالتالي عدم وجود علاقة بين التضخم البطالة في المدى الطويل، وارتكز فريدمان في تحليله على مجموعة من الافتراضات و التي يمكن إيجازها في النقاط التالية:

- ✓ الطلب على النقود هو دالة مستقرة بمتغيرات محدودة، في حين أن الكمية النقدية مستقلة عن الطلب على النقود
- ✓ تمنح النقود منفعة لحائزها مثلها في ذلك مثل السلع
- ✓ تحدد الكمية الاسمية للنقود في وقت معين من طرف السلطات النقدية ، غير أن سرعة دورانها غير مستقرة، وبالتالي يمكن التنبؤ بها في دالة الطلب على النقود
- ✓ التأكيد على فعالية السياسة النقدية و قدرتها على تحقيق الاستقرار الاقتصادي على خلاف السياسة المالية ، و أحسن سياسة تنتهج من طرف الحكومة هي تلك التي تتحكم في نمو الكتلة النقدية بطريقة منتظمة مع النمو الاقتصادي دون تضخم
- ✓ رفض فكرة مصيدة السيولة التي يتعرض لها الاعوان الاقتصاديون عند بناء دالة الطلب على النقود و التأكيد على عدم وجود بطالة إرادية.

أولاً: الطلب على النقود وفق المدرسة النقدية

أقر فريدمان بأن الطلب على النقود هو طلب على الارصدة الحقيقية لذلك فهو يتحدد تبعاً للعوامل التالية:

- الثروة الكلية: يعتمد طلب حائزي الثروة النهائيين للأرصدة النقدية الحقيقية على مقدار الثروة الكلية المتاحة لهم، فمقدار الثروة الكلية هو مقدار معين ثابت في لحظة زمنية محددة، ومن ثم فإن ذلك المقدار يمثل مفروضاً على حائزي الثروة عند توزيعها بين عناصرها المختلفة، وبالتالي يشكل مفهوم الثروة قيد يناظر قيد الميزانية، و أوضح فريدمان أن الثروة الكلية تتكون من أربعة عناصر أساسية، الأصول النقدية، الأصول المالية، الأصول الحقيقية

يضاف إليها راس المال البشري، وكما هو معلوم أن تقديرات الثروة الكلية نادراً ما تكون متاحة، ولهذا يطرح سؤال ما هو الدخل الذي يمكن أن يستخدم كمؤشر للثروة؟ فميز فريدمان بين الدخل الدائم و الدخل الجاري، إلا أن الدخل الجاري كما يقبسه الإحصائيون ينطوي على عيب كمقياس للثروة لأنه عرضة للتقلبات الشادة، ويكون في الأجل القصير، لهذا لجأ فريدمان لفكرة الأجل الطويل الخاصة بالدخل،

الدخل الدائم فهو القيمة المتوقعة الحصول عليها من وراء الثروة في الأجل الطويل، من ثم فإن الدخل الدائم هو دخل متوسط يحسب اعتماداً على الدخول الجارية المتأتية من عناصر الثروة المختلفة و هو لا يتقلب من سنة إلى أخرى

- تكلفة الاحتفاظ بالنقود (تكلفة الفرصة البديلة) إن الاحتفاظ بالنقود في شكل سائل يضيع على حائزها فرصة الحصول على دخل أو عائد إذا ما استثمارها في أي وعاء من الأوعية الادخارية أو شراء أصل حقيقي يمنحه عائداً سنوياً، تتحدد تكلفة الفرصة البديلة على أساس سعر الفائدة و المستوي العام للأسعار ، إذ ميز فريدمان بين تكلفة الاحتفاظ بالنقود في صورتها السائلة و بالتالي عدم الحصول على أي عائد من الاحتفاظ بها مقارنة بمعدلات الفائدة السائدة في السوق و النقص في القيمة الحقيقية للنقود نتيجة الارتفاع في المستوي العام للأسعار ، فإذا ارتفعت الأسعار تنخفض القيمة الحقيقية لوحدة النقد و بالتالي لا يرغب الأفراد في الاحتفاظ بها في صورة نقدية بل يفضلون استخدامها في شراء الأصول التي تدر لهم عائداً يعوضهم عن التآكل النقدي الناتج عن ارتفاع الأسعار.

- الأذواق و التفضيلات : تمثل هذه المتغيرات عاملاً كفيلاً لطالبي النقود، و غير ثابتة مقارنة بغيرها من الأصول الأخرى، حيث تعتمد على تغير الظروف الاقتصادية

معادلة الطلب على النقود:

حاول فريدمان كغيره من الاقتصاديين الذين سبقوه الإجابة على السؤال لماذا يختار الأفراد حيازة النقود؟ ولإجابة على هذا السؤال و بدلاً من الدوافع الثلاثة التي استخدمها كينز، اعتبر فريدمان أن الطلب على النقود كأى طلب على الأصول الأخرى، يتأثر بالموارد المتاحة للأفراد و كذلك العوائد المتوقعة على الأصول الأخرى مقارنة بالعائد على النقود:

سعر الفائدة، عائد الاسهم ، معدل التغير في الأسعار، نسبة الثروة غير بشرية إلى الثروة البشرية، الدخل الدائم - الأذواق و التفضيلات

عرض النقود عند فريدمان:

أوضح رواد مدرسة شيكاغو أن التغيير في المعروض النقدي يعتبر متغيراً خارجياً له آثار واسعة النطاق على الطلب الكلي، ومن ثم على الناتج و مستوى الاسعار والتشغيل، وهذه الآثار تختلف في الأجل القصير عنها في الاجل الطويل، ففي الحالة الاولى الأجل الطويل سوف ينصرف أثر التغيير في المعروض النقدي على الطلب الكلي من خلال قناتين رئيسيتين، قناة مباشرة تتعلق بالإحلال المباشر للنقد محل أي من الاصول الأخرى، والأخرى قناة غير مباشرة، وهي نتيجة لتغيير الأفراد و البنوك لطلبهم و عرضهم للسندات، وما يترتب عليه من تغيير في سعر الفائدة الذي سيؤثر بدوره على الانفاق الاستثماري وإنفاق الأفراد على السلع المعمرة والمساكن، من خلال هاتين القناتين سيتأثر الناتج الوطني الحقيقي وكذلك معدلات البطالة لكن بصورة أقل بكثير من معدلات الأسعار، خاصة وأن المجتمع قريب من حالة التوظيف التام، ويعكس هذا الوضع موافقة النقيدين على فكرة الاستبدال بين البطالة و التضخم وفقاً لمنحى فلبليس في الاجل القصير، أما في الاجل الطويل سوف ينصرف الأثر إلى مستوي الاسعار فقط كما في الحالة الكلاسيكية، ولن يمتد تأثيره على أي من المتغيرات الحقيقية، و التي سوف تتلاءم مع مستويات معدلاتها الطبيعية بفعل عوامل حقيقية وذلك وفق لنظرية المعدل الطبيعي لميلتون فريدمان، والتي تقوم على وجود مستوى ناتج وطني توازني يصاحبه مستوى توظيف محدد، وهذا هو المعدل الطبيعي، كما توجد العديد من العوامل التي تتحكم في تحديده، فإذا ظلت تلك العوامل دون تغيير مع تغيير في جانب الطلب الكلي، سيؤدي ذلك إلى تحركات مؤقتة حول هذا المعدل الطبيعي في الأجل القصير نظراً لعدم مؤامة كاملة للأسعار في الاقتصاد، ما تلبث أن تتلاشي ويعود الاقتصاد إلى المعدل الطبيعي في الأجل الطويل، و من ثم يجب التركيز على محاربة التضخم بالدرجة الاولى، لأنها لن تنجح بأي حال من الاحوال في تحقيق شيء اخر كتخفيض معدل البطالة أو زيادة النمو الاقتصادي، فضلاً على أنها سوف تغدي التضخم

بناء على ما تقدم يمكن إبراز الاختلافات الجوهرية بين نظرية تفضيل السيولة ونظرية فريدمان في الجدول التالي:

الاختلاف بين نظرية كينز و نظرية فريدمان

نظرية كينز	نظرية فريدمان
دالة عرض النقود مرنة (ركزت على التحليل قصير الأجل)	دالة عرض النقود غير مرنة (ركزت على التحليل طويل الأجل)
دالة الطلب على النقود غير ثابتة وغير مستقرة	دالة الطلب على النقود ثابتة ومستقرة.
الطلب على النقود حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.	الطلب على النقود غير حساس للتغيرات في أسعار الفائدة.
تحدد دالة الطلب على النقود بنوع واحد من سعر الفائدة (سعر الفائدة على السندات فقط)	تعدد الأصول المكونة لدالة الطلب على النقود (أسعار الفائدة على السندات، الأصول المالية والحقيقية)
ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين الطلب الكمي والعرض الكمي	ينشأ التضخم نتيجة الاختلال بين عرض النقود والطلب عليها (ظاهرة نقدية بحثية)
زيادة كمية النقود لن تؤدي بالضرورة إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار (مصيصة السيولة)	كمية النقود تؤثر على المستوى العام للأسعار (رفض فكرة مصيدة السيولة)
السياسة النقدية ليس لها دور في معالجة التضخم (أعطت أهمية كبيرة للسياسة المالية)	السياسة النقدية لها دور كبير في معالجة التضخم (أعدت للسياسة النقدية مكانتها وأهميتها)

دور الدولة ينحصر في حدود ضيقة.	ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي.
السياسة المقترحة أكثر فاعلية في معالجة التضخم.	السياسة المقترحة أكثر فاعلية في معالجة الكساد منها في معالجة التضخم
الفصل بين عرض النقود والطلب عليها.	عدم الفصل بين عرض النقود والطلب عليها.